

هيئة تنظيم الخدمات العامة
Authority for Public Services Regulation

برنامج الأعمال المستقبلية لعام ٢٠٢٢ م

نسخة المشاورات



جدول المحتويات

٣	مقدمة
٤	المهام والواجبات القانونية للهيئة:
٥	المشاورات:
٦	الغرض من برنامج الأعمال المستقبلية:
٦	سياق ومحتويات برنامج الأعمال المستقبلية لعام ٢٠٢٢ م:
٧	أولويات العمل في عام ٢٠٢٢ م:



مقدمة

هيئة تنظيم الخدمات العامة (الهيئة) هي الجهة المسؤولة عن تنظيم قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به ونقل الغاز الطبيعي وقطاع المياه والصرف الصحي في سلطنة عُمان.

ووفقاً لمبادئ أفضل الممارسات التنظيمية والمتطلبات القانونية التي تعمل بها الهيئة، تقوم بنشر برنامج الأعمال المستقبلية قبل بداية كل سنة مالية (من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر) والذي يحدد المجالات الرئيسية للعمل في العام القادم.

يعرض هذا المستند مسودة خطة عمل الهيئة لعام ٢٠٢٢ م. وتدعو الهيئة أصحاب الاختصاص لتقديم ملاحظاتهم ومرئياتهم حول هذه الخطة في موعد أقصاه ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١ م إلى العنوان الموضح أدناه.

محمد بن أحمد السيابي، اختصاصي أول التطوير الاستراتيجي

هيئة تنظيم الخدمات العامة

ص.ب: ٩٥٤، الرمز البريدي ١٣٣

عنوان المبنى

هاتف: ٢٤٦٠٩٧٠٠

فاكس: ٢٤٦٠٩٧٠١

البريد الإلكتروني: mohamed.alsiyabi@apsr.om

وستقوم الهيئة بالرد على جميع الملاحظات والاعتراضات الواردة استجابة لهذه المشاورات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلامها.

وتتوفر المزيد من المعلومات عن الهيئة وهيكل وتنظيم قطاع الكهرباء والمياه في السلطنة بموقع الهيئة

الإلكتروني www.apsr.om



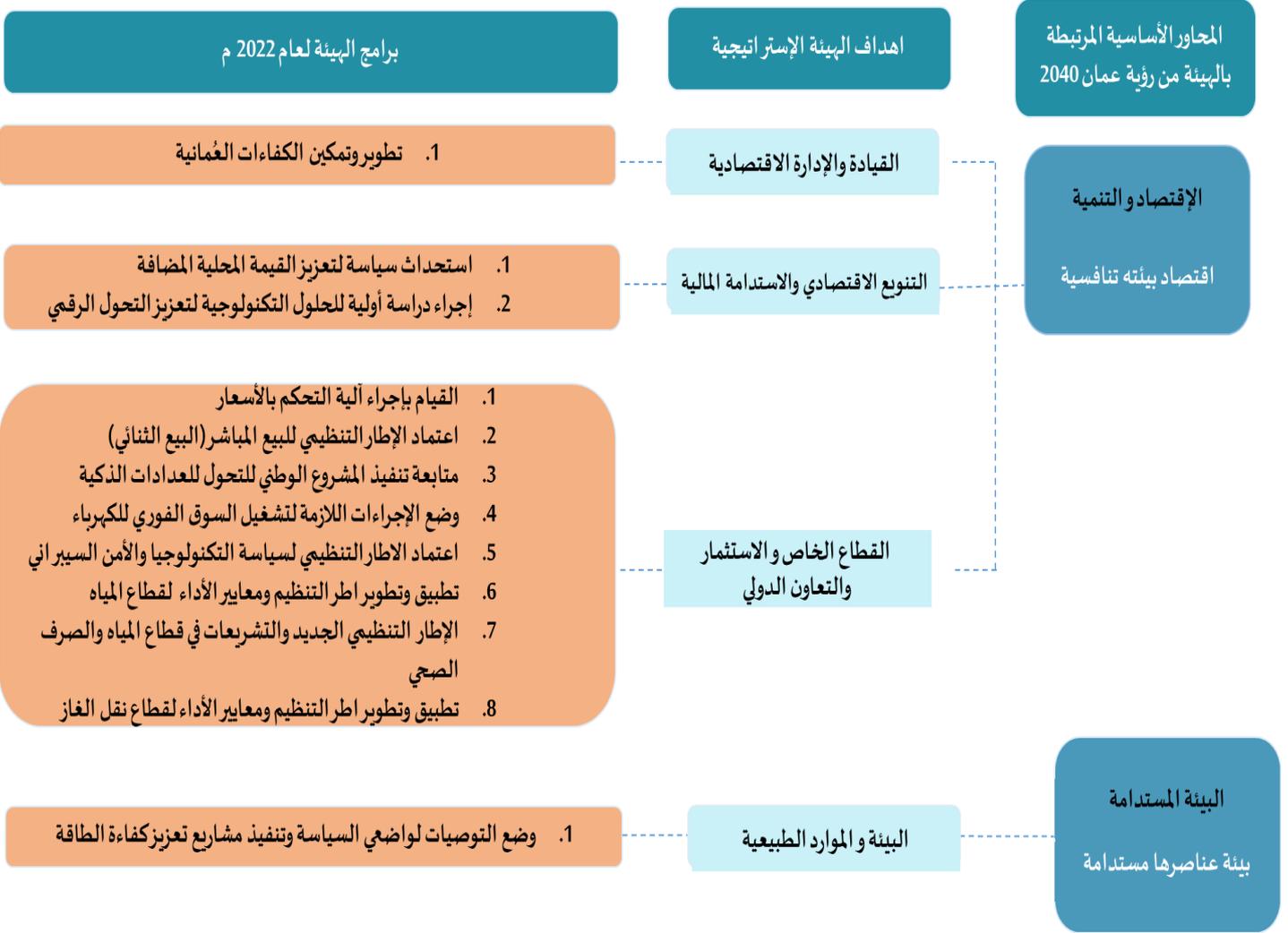
المهام والواجبات القانونية للهيئة:

تضطلع الهيئة بمجموعة من الواجبات والمهام القانونية المنصوص عليها في أحكام قانون تنظيم وتخصيص قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به (٢٠٠٤/٧٨) / كما أسندت للهيئة اختصاصات تنظيم نقل الغاز الطبيعي والمياه والصرف الصحي كما جاء في المرسومين السلطانيين رقم (٢٠٢٠/٧٨) و(٢٠٢٠/١٣١). وتتطلب الواجبات الأساسية من الهيئة القيام بالآتي:

- ضمان التشغيل الآمن والفعال والاقتصادي لعمليات واستثمارات المرخص لهم.
 - ضمان توفير الخدمات الخاضعة للتنظيم.
 - التأكد من الإمكانات الفنية والمالية للمرخص لهم، وضمان كفاءة الشركات وإمكاناتها لتمويل أنشطتها ذاتياً.
 - تعزيز سلامة الجمهور والعاملين في القطاع.
 - تشجيع المنافسة العادلة والشفافة وضمان عدم التمييز بين الأشخاص.
 - حماية مصالح المشتركين وعلى وجه الخصوص ذوي الدخل المحدود وكبار السن والمرضى.
- كما تقوم الهيئة أيضاً بواجبات رقابية هامة بما في ذلك واجبها في ضمان عدم التمييز ضد أي شخص أو التفضيل غير المبرر لأي شخص، وأن يكون تصرفها في الحالات المشابهة متماثلاً، وعلى وجه الخصوص التأكد - طبقاً لما تراه مناسباً - من أن جميع الرخص والإعفاءات لنفس الأنشطة الخاضعة للتنظيم يتم منحها إجمالاً بنفس المتطلبات التنظيمية، كما أن من واجبها - كلما أمكنها ذلك - التقليل من الأعباء التنظيمية على حاملي الرخص وحاملي الإعفاءات، وتقديم أسباب مكتوبة لما تتخذه من قرارات.

ويجب على الهيئة أداء جميع أعمالها - بما في ذلك تلك التي تقترح القيام بها ضمن برنامج الأعمال المستقبلية لعام ٢٠٢٢م وفقاً للواجبات القانونية المذكورة أعلاه.

وانطلاقاً مع موائمة أعمال الهيئة مع رؤية عمان ٢٠٤٠ والخطة الخمسية العاشرة لرسم أولى الخطط للرؤية، قامت الهيئة بوضع خطتها الاستراتيجية للخمس أعوام (٢٠٢١-٢٠٢٥) من خلال ربطها مع محوري الاقتصاد والتنمية والبيئة المستدامة ثم تفصيل الأهداف الاستراتيجية للهيئة وأولوياتها على النحو الموضح في الشكل التالي:



المشاورات:

تود الهيئة إجراء مشاورات حول مسودة برنامج الأعمال المستقبلية لعام ٢٠٢٢م وتدعو جميع الأشخاص أصحاب الاختصاص لتقديم ملاحظاتهم ومرئياتهم في موعد أقصاه ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١م. وستقوم الهيئة بالرد على جميع الملاحظات الواردة استجابة لهذه المشاورات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلامها.



الغرض من برنامج الأعمال المستقبلية:

يخدم برنامج الأعمال المستقبلية للهيئة عدداً من الأهداف وذلك على النحو التالي:

- ١- إن نشر برنامج الأعمال المستقبلية يقدم إخطاراً للأشخاص الذين قد يتأثرون بالبرنامج ويمنحهم الفرصة للتعليق أو الاعتراض على ما يتم اقتراحه.
 - ٢- يمثل برنامج الأعمال المستقبلية عاملاً هاماً لتحديد تكاليف الهيئة السنوية (والتي سيتم عكسها في رسوم المرخص لهم) ولذلك فإنه يعتبر عنصراً هاماً في عملية إعداد موازنة الهيئة.
 - ٣- إن نشر برنامج الأعمال المستقبلية يعزز من الشفافية وتحديد المسؤولية من خلال إتاحة الفرصة للأشخاص الذين لهم مصلحة مثل واضعي السياسة العامة للقطاع (الحكومة) والمستثمرين في القطاع الخاص (المرخص لهم) لضمان انسجام الأعمال المخطط لها لكل سنة لاحقة مع السياسة العامة للقطاع والمهام والواجبات القانونية للهيئة.
- يحدد كل برنامج أعمال مستقبلية العمل الذي تقترح الهيئة القيام به في العام القادم. وخلال السنة قد تحتاج الهيئة لإعادة ترتيب أولويات العمل استجابةً للأحداث والظروف المتغيرة ولذلك قد تقوم بعمل لم يكن مدرجاً في برنامج أعمال مستقبلية، وقد لا تستطيع تنفيذ أو إكمال بنود في البرنامج المنشور.

سياق ومحتويات برنامج الأعمال المستقبلية لعام ٢٠٢٢م:

برنامج الأعمال المستقبلية لعام ٢٠٢٢م هو البرنامج السابع عشر الذي تقوم الهيئة بنشره منذ إنشائها.

جميع بنود الأعمال في برنامج الأعمال المستقبلية لعام ٢٠٢٢م هي بالإضافة إلى العمل المعتاد الذي تقوم به الهيئة في سياق مهامها.

يتضمن برنامج الأعمال المستقبلية لعام ٢٠٢٢م المواضيع التالية:

- الأعمال القائمة مثل آليات التحكم في الأسعار للأنشطة المتعلقة بشراء الطاقة والمياه ونقل الكهرباء ومعايير خدمات المشتركين وتحرير سوق الكهرباء،
- استكمال وتطبيق الأطر التنظيمية المتعلقة بقطاع المياه والصرف الصحي،
- المساهمة في تنفيذ وتحقيق المبادرات المتعلقة بمتطلبات تحقيق رؤية عُمان ٢٠٤٠.



أولويات العمل في عام ٢٠٢٢ م:

يشمل برنامج الأعمال المستقبلية عدداً من مجالات العمل ذات الأولوية الكبيرة والتي تتضمن ما يلي:

أولاً: أولويات المرحلة:-

أولوية ١: استحداث سياسة لتعزيز القيمة المحلية المضافة في القطاعات الخاضعة للتنظيم من خلال دور الهيئة التنظيمي كداعم وممكن للقطاع الخاص والمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

أولوية ٢: تطوير وتمكين الكفاءات العُمانية من خلال برامج تنمية الموارد البشرية وتعزيز قدراتها المهنية وبرامج الإحلال والتعمين وذلك بتعمين (٢٠٠) وظيفة في عقود المقاولين الدائمة. وذلك بما يتناسب مع تطلعات رؤية ٢٠٤٠ والخطة الخمسية العاشرة.

أولوية ٣: إعداد دراسة أولية لتمكين التحول الرقمي في القطاعات الخاضعة للتنظيم من خلال الاستفادة من تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة في الخدمات المقدمة.

ثانياً: قطاع الكهرباء:-

السياسة العامة:-

قطاع الكهرباء ١: القيام بدور مركز كفاءة الطاقة (إلى حين انشاء المركز حسب الاتفاق مع وزارة الطاقة والمعادن)؛ من خلال تقديم التوصيات لوضعي السياسة وتنفيذ مشاريع تعزيز كفاءة الطاقة إضافة إلى ذلك سيتم من خلال المركز التوسع في تنفيذ البرامج التوعوية اللازمة لتحسين انماط استهلاك الطاقة ورفع كفاءتها بالسلطنة.



آلية التحكم في الأسعار:-

قطاع الكهرباء ٢: القيام بإجراء آلية التحكم بالأسعار للشركة العمانية لنقل الكهرباء والشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه. واستكمال مراجعة الكفاءة والتدقيق الفني وتقييم الأداء الحالي.

تحرير السوق:-

قطاع الكهرباء ٣: استكمال الإجراءات الخاصة بتشغيل وتقييم فاعلية الأطر التنظيمية والتشغيلية للسوق الفوري للكهرباء.

قطاع الكهرباء ٤: اعتماد الإطار التنظيمي للبيع المباشر (البيع الثنائي) واستكمال الإجراءات لتطبيقه.

أولويات رؤية عُمان ٢٠٤٠: جودة الحوكمة التنظيمية:

قطاع الكهرباء ٥: العمل مع جهات الاختصاص لاعتماد الاطار التنظيمي لسياسة التكنولوجيا والأمن السيبراني، ومراقبة التزام الشركات المرخصة في القطاع.

قطاع الكهرباء ٦: متابعة تنفيذ المشروع الوطني للتحويل للعدادات الذكية ومراقبة التزام شركات التوزيع بالأهداف السنوية المحددة.

ثانياً: قطاع المياه:-

قطاع المياه ١: تطوير السياسة العامة - بالتعاون مع واضع السياسات- والأطر التنظيمية الممكنة وذلك لضمان التزام شركات قطاع المياه والصرف الصحي بتنفيذها من الجوانب الاقتصادية والفنية، وتقييم الممارسات الخاصة بالصحة والسلامة والبيئة لدى المرخصين.



ثالثاً: قطاع نقل الغاز الطبيعي :-

قطاع نقل الغاز ١: تطوير السياسة العامة - بالتعاون مع واضع السياسات- والأطر التنظيمية الممكنة وذلك لضمان التزام شركات أوكيو لشبكات الغاز بتنفيذها من الجوانب الاقتصادية والفنية.

كما يتوجب على الهيئة القيام بأعمال أخرى كالتحقيقات في الانقطاعات والحوادث المفاجئة والقيام بالدراسات اللازمة المرتبطة بتعرفة الخدمات العامة والسياسات الأخرى وإبداء الرأي فيما يتعلق بإعادة هيكلة وتنظيم قطاعات خدمية أخرى (النفايات والنقل العام).

هيئة تنظيم الخدمات العامة

أكتوبر ٢٠٢١